إعداد: محمد مختار

تحرير: شريف عبد الحميد

فبراير ٢٠٢١

جرائم الفصائل الموالية لتركيا في شمال شرق سوريا

مقدمة

لقد أدي فشل المجتمع الدولي المتكرر في التحرك بشكل فعال لحماية المدنيين في سوريا، إلى تشجيع جميع الأطراف على ارتكاب جرائم الحرب الممنهجة والانتهاكات الأخرى للقانون الدولي، بما في ذلك الهجمات المستهدفة للبنية التحتية المدنية والمرافق الطبية، وانتشار الهجمات العشوائية بالمناطق المأهولة. فمنذ أن سيطرت القوات التركية مدعومة بالفصائل العسكرية الموالية لها على منطقة عفرين بريف حلب، في مارس من العام ٢٠١٨، بدأت الفصائل الموالية لأنقرة بممارسة شتى أنواع الانتهاكات الغير إنسانية بحق السكان الأصليين والنازحين إلى مناطق عفرين من شتى المحافظات السورية، تمثلت تلك الانتهاكات بعمليات استهداف المدنيين وسرقة ممنهجة لممتلكاتهم بمختلف أنواعها من منازل ومحال تجارية وأراضٍ زراعية، على مرأى ومسمع القوات التركية المنتشرة ضمن قواعدها ومقراتها العسكرية في مدينة عفرين والنواحي التابعة لها، ولم تقتصر الانتهاكات على سرقة الممتلكات المدنية، وأصبحت تمارس سطوتها الأمنية على المواطنين "الكُرد" على وجه التحديد واعتقال الآلاف منذ أن دخلوا المنطقة وبسطوا سيطرتهم عليها، تارةً بتهمة العمل السابق ضمن مؤسسات "الإدارة الذاتية"، وتارةً أُخرى التواصل مع قيادات وعناصر من القوات الكردية، وفي مجمل الأحيان يكون الهدف تحصيل فدية مالية من هؤلاء المواطنين مقابل إطلاق سراحهم بعد اعتقالهم وممارسة أبشع أنواع التعذيب النفسي والجسدي بحقهم ضمن سجونها السرية التي أنشأتها في مختلف المناطق الذين يسيطرون عليها.

كما نتج عن العمليات العسكرية التركية، قيام الجيش التركي وحلفاؤه بتدمير المواقع التاريخية والثقافية والدينية للمجتمعات الأصلية، كما عاني السكان من انتهاكات مستمرة على أيدي الجماعات المسلحة الموالية لتركيا، بما في ذلك الترهيب والاحتجاز التعسفي والخطف والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، فضلا عن مصادرة الممتلكات والمنازل والنهب، ووفقا لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، احتجزت هذه الجماعات سكان مدنيين بعد اتهامهم بالانتماء لجماعات سياسية أو جماعات مسلحة، ولا يزال مكان احتجاز هؤلاء المدنيين مجهولاً، الأمر الذي يشعرنا بالقلق العميق إزاء مصير هؤلاء وقتلهم خارج نطاق القانون، وعليه تتحمل تركيا، بصفتها القوة المحتلة، مسئولية هذه الانتهاكات التي يرتكبها حلفاؤها.

لقد أدى التوغل العسكري التركي بالفعل إلى مقتل مئات المدنيين، فضلاً عن استهداف للبنية التحتية المدنية الرئيسية، بما في ذلك محطات ضخ المياه والسدود ومحطات الطاقة وحقول النفط. الأمر الذي دفع ما بين ١٥٠،٠٠٠ إلى ١٦٠،٠٠٠سوريًا للنزوح بسبب أعمال العنف. وعلى هذا النحو تشير مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** إلى ما خلصت إليه من انتهاكات لحقوق الإنسان داخل شمال شرق سوريا وبالتحديد في مناطق سيطرة المليشيات الموالية لتركيا خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠ إلى يناير ٢٠٢١ وذلك بالاعتماد على تحليل الأخبار الحقوقية ذات الصلة بالأمر وتحقيقات وشكاوى منظمات حقوق الإنسان المختلفة إلى جانب إفادات المؤسسة

التي حصلت عليها بالتواصل مع أهالي ضحايا تعرضوا لانتهاكات في مناطق متفرقة من شمال شرق سوريا خصوصًا في منطقة عفرين.

ضحايا أبرياء: عمليات القتل خارج إطار القانون في شمال شرق سوريا

استخدمت المليشيات المسلحة التابعة للحكومة التركية عمليات القتل خارج نطاق القضاء بشكل منهجي كوسيلة لإجبار المواطنين على قبول الاحتلال، بما في ذلك حوادث وقعت أثناء عمليات الاعتقال أو احتجاز الأشخاص المعترضين على سياسات هذه الجماعات والانتهاكات التي تقوم بها، أو خلال النزاعات مع مدنيين وبدون وجود تمييز بين العرب والأكراد والمسلمين وغير المسلمين من المواطنين في مناطق شمال شرق سوريا المحتلة، علاوة على ذلك تبين الأدلة التي حصلت عليها مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان أن سياسة الإفلات من العقاب هي السائدة في كل هذه الوقائع، فالمليشيات المسلحة تنتهج أسلوب التصفية الجسدية والإعدام الميداني خارج نطاق القانون الذي يُشكِّل جزءاً من السلوك الإرهابي النابع من خلفيات المقاتلين الإيديولوجية الإرهابية المتشددة، وتشير مؤسسة ماعت في هذا السياق إلي تحمل الحكومة التركية المسئولية لتوفير الحماية إلي المدنيين في المناطق المحتلة بسبب تابعية المليشيات المسلحة لها.

وفى هذا الإطار في يناير ٢٠٢٠ قتل أحد المسلحين بحركة أحرار الشرقية المدعوم من الحكومة التركية الفتاة (ج. أ. م) وشقيقتها وهم من أهالي عفرين[١] ، علاوة على ذلك قامت عناصر من مليشيا فيلق المجد التابع للجيش الوطني بقتل رجل مدني في منطقة تل أبيض بالرقة بدافع السرقة ولم يتم محاكمة هؤلاء الأشخاص بشكل عادل حتى بعد خروج مجموعة من التظاهرات التي تندد بجرائم هذه المليشيات وتطالب لخروجه من المدينة في الشهر ذاته [٢]، بينما قام أفراد مسلحون من فرقة السلطان مراد التابعة للجيش الوطني السوري والمدعوم من تركيا بقتل المواطن (إ. ي) وهو نازح من ريف حلب في مدينة رأس العين وذلك بعد أن قاموا بالاستيلاء على مصنعه الخاص لصناعة الأدوات المنزلية بعد أشهر على سرقة مستودعات تخزين وتوزيع البضائع التي كان يمتلكها المجني عليه[٣]، بينما قتل فرد مسلح من التنظيم ذاته مواطن مسن من أهالي قرية ميدانكي في ضاحية شران بعفرين بعد مشادة بين الطرفين بسبب طلب المسن من هذا الشخص الخروج من أرضه ولكنه رفض وقام بضربه، الأمر الذي أدى لوفاة الأخير في الحال.

وفى الإطار ذاته قام عناصر من فصيل سمرقند المدعوم من الحكومة التركية في عفرين بالاعتداء على امرأة مسنة وخنقها حتى الموت وسرقة مصاغه دون وجود أي أدلة قانونية على ملاحقة هؤلاء على الانتهاكات التي قاموا بها وذلك خلال شهر أبريل ٢٠٢٠ [٤]، بينما وفى ١٤ مايو ٢٠٢٠ قتل مواطن

---

[١] الانتهاكات والعنف المرتكب في شمال وشرق سوريا من لقبل الدولة التركية والفصائل التابعة لها، مركز الأبحاث وحماية حقوق المرأة السوري ، https://bit.ly/3shweJp

[٢] تل أبيض: مقتل مدني على يد عناصر من "فيلق المجد" التابع للجيش الوطني، سوريين من أجل الحقيقي والعدالة، يناير ٢٠٢٠ http://bit.ly/3i5LDYy

[٣] السلطان مراد تقتل نازحاً من ريف حلب وتستولي على مصنعه في رأس العين، سوريين من أجل الحقيقي والعدالة، أبريل ٢٠٢٠، https://bit.ly/2WZY9zU

[٤] مقتل مدني مسنّ بأيدي فصيل السلطان مراد في عفرين، حرية برس، أبريل ٢٠٢٠، https://bit.ly/3d2ZLyp

سوري وأصيب آخرون بسبب هجوم شنته الفصائل السورية الموالية لتركيا والجيش التركي على سيارة مدنية في شمال شرق سوريا وهي جرائم متكررة باستمرار تأتي في إطار سعي عناصر تابعة لفصيل السلطان سليمان شاه لطرد الأهالي من بلدة الشيخ حديد بغية الانتفاع بها لصالح التنظيم وأحد هذه الوسائل هي الهجوم المستمر على المدنيين في هذه المناطق وتدل هذه الواقعة أن الفصائل التابعة للحكومة التركية تستخدم الهجمات المسلحة على المدنيين كوسيلة للتهجير القسري الممنهج[٥].

وفى ١٩ سبتمبر ٢٠٢٠ قتل طفل في إطلاق نار عشوائي في وسط مدينة عفرين من قبل أحد مسلحي الفرقة ٩ ضمن الجيش السوري الحر التابع للحكومة التركية، ويبلغ الطفل من العمر عامان[٦]، وتؤكد هذه الواقعة أن المدنيين هم أحد ضحايا الاقتال العشوائي بين الفصائل المسلحة المختلفة في شمال شرق سوريا، وتعرب مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان عن قلقها من استمرار استهداف المدنيين بسبب القتال الدائر بين المليشيات المسلحة بعضها البعض.

كما قامت الفصائل المسلحة المدعومة من تركيا بعمليات تعذيب أسفرت عن وفاة عدد من المواطنين داخل مراكز الاحتجاز، ومن بين هذه الحوادث مقتل المواطن (ف. ك) من قرية حويجة بالتل الأبيض بمحافظة الرقة الشمالية في مراكز الاحتجاز التابعة لعناصر الشرطة العسكرية التابعة للجيش الوطني المدعوم من الحكومة التركية حيث تم اعتقاله في يونيو ٢٠٢٠ من قبل هذه العناصر بدون السماح لمحاميه أو ذويه بالتواصل معه إلى أن توفى بسبب التعذيب في أغسطس ٢٠٢٠ حيث تم تسليم جثمانه إلي أهاله وعليه أثار للتعذيب[٧].

وفى هذا الإطار قتل مواطن تحت التعذيب في سجون الفصائل الموالية لتركيا بعد القبض عليه من قبل الشرطة العسكرية الموالية لهذه الفصائل في أغسطس ٢٠٢٠ ،بينما توفي مواطن أخر من أهالي قرية قرزيحل التابعة لناحية شيراوا نتيجة تعرّضه للتعذيب في سجون فرقة الحمزات المدعومة من تركيا وذلك في يوليو ٢٠٢٠ بعد اعتقال دام أكثر من شهرين [٨] ، وعلى هذا النحو وفى أغسطس ٢٠٢٠ قامت الشرطة العسكرية الموالية للحكومة التركية بتعذيب مواطن حتى الموت وذلك على خلفية انتمائه السابق إلي قوات سوريا الديمقراطية، الجدير بالذكر أنه ترك القتال عند دخول الفصائل المسلحة لاحتلال هذا الجزء من سوريا[٩]، وفى نوفمبر ٢٠٢٠ توفى شاب من مدينة عفرين السورية على خلفية تعرضه للتعذيب الممنهج في سجون المليشيات المسلحة التابعة للحكومة التركية، والتي قامت بتسلم جثته إلي ذويه دون الحديث عن وجود تحقيق جاد لمحاسبة المسئولين عن هذه الجريمة بما يوضح ثقافة الإفلات من العقاب المنتشرة بين الفصائل المسلحة التابعة

---

[٥] هجوم استهدف مدنيين مقتل سوري على يد فصائل تابعة لأنقرة، الحرة، مايو ٢٠٢٠، https://arbne.ws/2TFywCv

[٦] توثيق ما لا يقل عن ٧٨ حالة اعتقال في عفرين خلال شهر أيلول ٢٠٢٠، مركز توثيق الانتهاكات في شمال سوريا، سبتمبر ٢٠٢٠ https://bit.ly/38x6ot0

[٧] لقتل خارج إطار القانون يحصد ١٧٣٤ مدني في سوريا خلال عام ٢٠٢٠ مرجع سابق ذكره

[٨] وفاة مواطن من عفرين نتيجة تعرضه للتعذيب في سجون فصائل تركيا، الحدث، يوليو ٢٠٢٠ https://bit.ly/31TLD6w

[٩] انتهاكات بالجملة وجرائم مرعبة لمليشيات أردوغان شمال سوريا، الوطن، أغسطس ٢٠٢٠، https://bit.ly/39seCSD

لتركيا[١٠]، الجدير بالذكر أن الفصائل المسلحة المعارضة قتلت منذ دخولها الأراضي السورية وحتى نوفمبر ٢٠٢٠ نحو ٣٠٩٧ مواطن[١١].

الاعتقالات القسرية وسيلة إخضاع المواطنين لقبول الاحتلال

يشكل الاعتقال التعسفي أحد أكثر الانتهاكات التي تمارسها الفصائل الموالية لتركيا في شمال شرق سوريا تجاه كل من يعارض الاحتلال التركي للشمال السوري من نشطاء للرأي ومعارضين سلميين وحتى مواطنين مدنيين، وذلك لمجرد التعبير عن آراءهم الرافضة لهذا الاحتلال أو الاعتراض على الممارسات القسرية للمليشيات المسلحة مثل فرض الإتاوات ونهب المحلات والاعتداء على النساء، وذلك دون وجود أوامر قضائية أو سند قانوني واضح للقبض عليهم مع احتجازهم دون سبب محدد ومنعهم من المثول أمام القضاء بشكل مباشر في بعض الحالات أو استعداد محاميين للدافع عنهم أو التواصل مع أهاليهم ومعرفة أماكنهم مع عدم تعويضهم عن فترات الحبس الاحتياطي التي قاضوها، وتؤكد مؤسسة ماعت أن الاعتقالات التعسفية تستخدم كأداة لتهديد المعارضين ونشطاء حقوق الإنسان للصمود عن الجرائم الإنسانية التي ترتكبها الفصائل المسلحة في الشمال السوري.

وفى هذا السياق قامت الفصائل العسكرية التابعة للحكومة التركية باعتقال نحو ٨٨٤ مواطن خلال العام ٢٠٢٠ في منطقة عفرين، وذلك على النحو التالي؛ خلال شهر يناير تم اعتقال ٤٤ مواطن، وتم اعتقال نفس العدد تقريبا خلال شهر فبراير، في حين تم اعتقال ٤٨ مواطن في مارس، و٦٥ شخص خلال شهر أبريل، و٩٣ مواطن خلال شهر مايو علاوة على ذلك تم اعتقال ١٩ مواطن في يونيو و٤٥ في يوليو، بالإضافة إلى اعتقال ١٠٥ خلال شهر أغسطس، و٧٨ مواطن في شهر سبتمبر ، كما تم اعتقال نحو ١٢٧ شخصا في أكتوبر، مقارنة بـ ٧١ شخص في نوفمبر، و١٣٩ في ديسمبر[١٢]، فمنذ اليوم الأول لدخول عفرين هناك اعتقالات عشوائية وتعسفية للسكان الأصليين، مع التعذيب والإهانات وسرقة المقتنيات والأموال أحياناً أثناء المداهمات وعمليات التفتيش.

[١٠] مناطق غصن الزيتون ودرع الفرات خلال شهر تشرين الثاني نحو ٤٥ حالة اعتقال وخطف وسرقات وانتهاكات كبيرة على مرأى القوات التركية، المرصد السوري لحقوق الإنسان، ديسمبر ٢٠٢٠، http://bit.ly/2K3N5y3

[١١] التقرير الإحصائي الشهري للقتلى في سوريا نوفمبر ٢٠٢٠، المركز السوري للإعلام وحرية الرأي، نوفمبر ٢٠٢٠، http://bit.ly/38xvvfo

[١٢] عدد قياسي للمدنيين المعتقلين في سجون الفصائل والأجهزة الأمنية الموالية لتركيا في عفرين في ٢٠٢٠، مركز توثيق الانتهاكات في شمال شرق سوريا ، ديسمبر ٢٠٢٠ http://bit.ly/2XzISFq

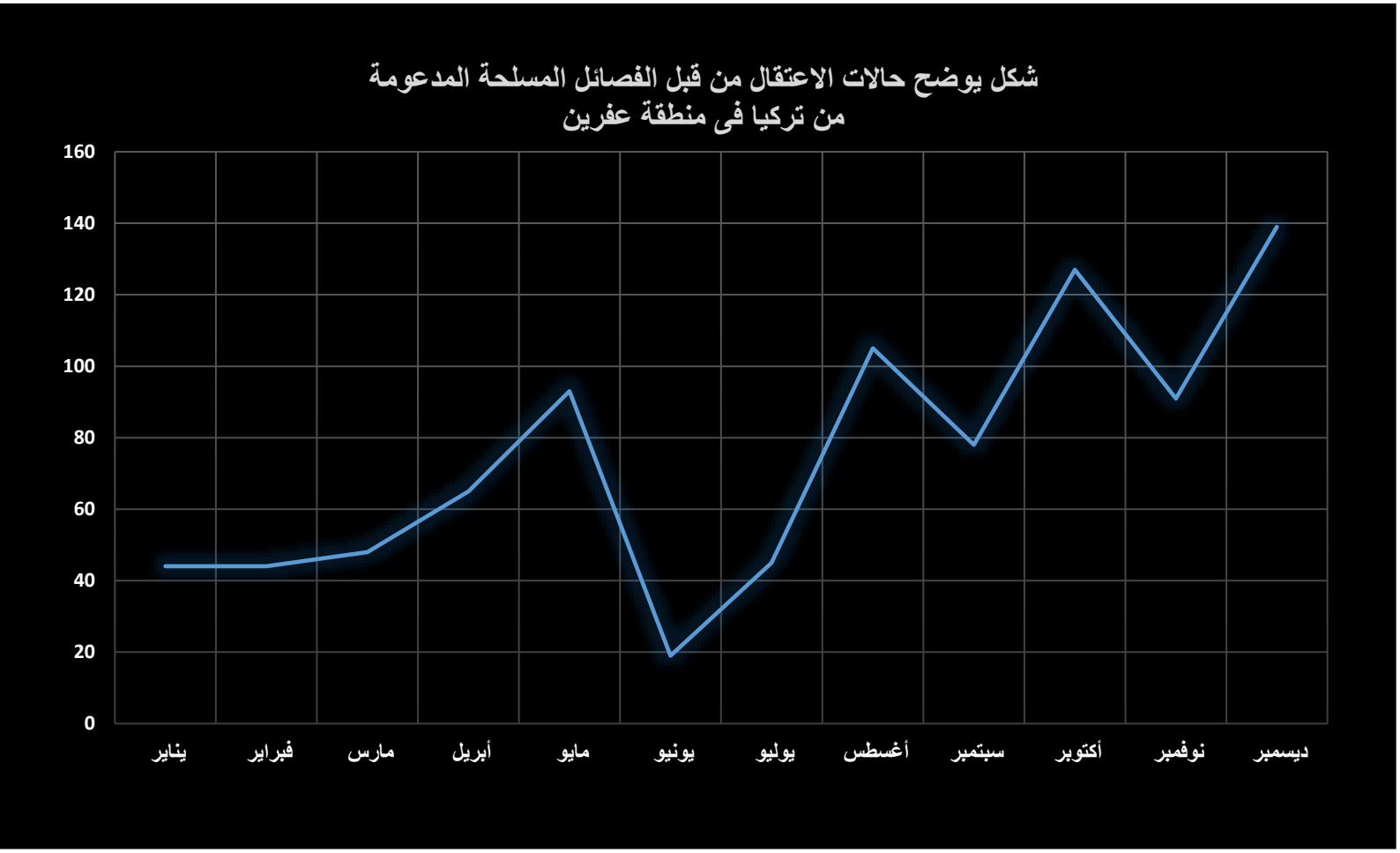

وفى هذا الإطار تقوم الفصائل السورية المسلحة التابعة لتركيا في الشمال السوري باختطاف فتيات قاصرات وإكراههن على الزواج هذا إلي جانب الانتهاكات تجاه النساء من تعذيب وعنف جنسي وجواز قسري[١٣]،ومن بين هذه الوقائع قيام مليشيا السلطان مراد في ١١ مايو ٢٠٢٠ باختطاف الفتاة هيفين حسن دبسو وذلك حتى يتم أجبرها على الزواج من أحد مقاتلين السلطان مراد، وهو الأمر الذي توصلت إليها مؤسسة ماعت بعد إفادة قُدمت إليها عبر وسائل التواصل الخاصة بها[١٤]، وتدعو المؤسسة مجلس حقوق الإنسان للتدخل والتحقيق في هذه الواقعة والإفراج عن الفتاة.

وفي ٢٩ مايو ٢٠٢٠، انتشر فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي من داخل مقر فصيل الحمزة، المدعوم من تركيا، اثناء اقتحامه من قبل مسلحين ومدنيين، وظهر في الفيديو ثماني سيدات كن معتقلات لدي الفصيل المسلح وبرفقتهن طفل. وقد وقع الاقتحام على خلفية إلقاء عنصر من فصيل الحمزة، في ٢٨ مايو ٢٠٢٠، قنبلة يدوية داخل متجر لمدني مهجر قسراً من الغوطة الشرقية، وأدي إلى مقتل مدنيين أحدهما طفل وجرح آخرين، ما دفع عدد من السكان للتظاهر أمام المقر، مطالبين بتسليم المتورطين ومحتجين على الاعتداءات المتكررة بحق المواطنين.

[١٣] تزويج فتيات بالإكراه في عفرين لمسلحي فصائل سورية تابعة لتركيا، الاتحاد ، مايو ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/2TGNUyi

[١٤] إفادة تم تقديمها إلي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان عبر وسائل التواصل الخاصة بها

وبالرغم من أن الفيديو بدا وكأنه عملية تحرير للسيدات المحتجزات، إلا أن مكانهن غير معروف حتى هذه اللحظة، وهوياتهن وأسماؤهن وأسباب احتجازهنّ غير معروفة أيضاً. وثمة أنباء متضاربة ومفزعة عن تسليمهنّ مجددًا لفصيل الحمزة المعروف بارتكابه انتهاكات لا تحصى، من سرقة وخطف وقتل وترهيب للمدنيين، وقد استطاع ناشطون، بالتزامن مع اختفاء السيدات، توثيق أسماء سيدتين ظهرتا في الفيديو وهن "هيفاء الجاسم" من عفرين محتجزة منذ عام ٢٠١٨، و"روكان منلا" من بلدة جويق، وهي محتجزة منذ يوليو ٢٠١٩، وذلك وفقا لتوثيق النشطاء، ما يعني أن واحدة على الأقل من المحتجزات قد أمضت سنتين حتى اليوم محتجزة داخل مقر فصيل عسكري دون أن تعرف عائلتها مكانها أو أسباب اعتقالها و الظروف التي مرت بها.

وفى هذا السياق أكد شركاء مؤسسة ماعت في سوريا أن هناك ما لا يقل عن ١٥ امرأة في عداد المختفيات قسرياً في منطقة عفرين منذ بداية عام ٢٠٢٠[١٥]، وفي يوليو ٢٠٢٠ قامت مليشيا الفليق الثاني الشامي باحتجاز كل من حسن مختار وإبراهيم درويش وهم ناشطين إعلاميين وذلك أثناء تأييد عملهم بالقرب من دير بلوط في ريف حلب الشمالي[١٦]. وفى أغسطس ٢٠٢٠ داهم مسلحون من فصيل الحمزات بعض المنازل في قرية قجومان التابعة لناحية جنديرس وقاموا باعتقال ٣ أشخاص، بينما اقتحمت عناصر مسلحة من جهاز الشرطة العسكرية قرية ترميشيا التابعة لناحية شيه في عفرين وقاموا باعتقال ٣ أشخاص، وفى الشهر ذاته داهمت دورية مسلحة من عناصر فصيل الجبهة الشامية منزل الطبيب زكريا محمد الزكور الأخصائي بالأمراض الجلدية والتجميل، إلا أنه تم الإفراج عنه بعد دفع فديه قدرها ٥٠٠٠ دولار [١٧]، وفى هذا الإطار قام مقاتلين من فيلق الشام باعتقال رضوان محمد من منزله بقرية جقمق كبير قرب راجو وهي بلدة صغيرة في شمال غرب سوريا بالقرب من عفرين بسبب رفض الأخير لممارسات التتريك التي تقوم بها الحكومة التركية في شمال شرق سوريا، حيث رفض أوامر التنظيم بتسليم مبنى مدرسته لهم حتى يتمكنوا من تحويله إلى مدرسة إسلامية في إطار سياسات التتريك والتغيير الثقافي والديمغرافي التي تقوم به هذه الفصائل، وهو ما تندد به مؤسسة ماعت[١٨].

وفى سبتمبر ٢٠٢٠ خطفت عناصر من فرقة المعتصم رجل مسن من قرية عنيق الهوى بريف أبو راسين (زركان)، وتم الافراج عنه بعد دفع ذويه فدية تقدر بـ ٥ مليون ليرة سورية، علاوة على ذلك اقتحم مسلحون من فصيل أحرار الشرقية قرية قاسم التابعة لناحية راجو وقاموا باعتقال ٣ أشخاص، في حين قامت كتيبة أبو جنيد باعتقال ٥ أشخاص من قرية بريمجة في ناحية ماباتا[١٩]، وفى نوفمبر ٢٠٢٠ تم اعتقال ٤ مواطنين من عشيرة الهنادة بتهمة حيازتهم أسلحة ثقيلة في قرية

---

[١٥] حول السيدات المختطفات في عفرين، سوريين من أجل العدالة والحقيقي ، يونيو ٢٠٢٠ http://bit.ly/3nA18JC لم تكتفي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بإفادة مؤسسة سوريين من أجل العدالة والحقيقي بل أنها قامت بالتواصل مع أهالي بعض الضحايا لتأكيد الأمر

[١٦] الانتهاكات بحث الصحفيين في سوريا مرجع سابق ذكره

[١٧] توثيق ما لا يقل عن ١٠٥ حالة اعتقال في عفرين خلال شهر آب ٢٠٢٠، مركز توثيق الانتهاكات في شمال سوريا ، سبتمبر ٢٠٢٠ http://bit.ly/39kRrJQ

[18] Kurdish man arrested and accused of apostasy. Csw Aug 2020 . http://bit.ly/3oD5iBK

[١٩] توثيق ما لا يقل عن ٧٨ حالة اعتقال في عفرين خلال شهر أيلول ٢٠٢٠ مرجع سابق ذكره

القيصرية شرقي ناحية تل أبيض ضمن مناطق نبع السلام بريف الرقة الشمالي من قبل الفصائل الموالية لتركيا، في حين قامت هذه الفصائل باعتقال نساء من عشيرة العكيدات في الشهر ذاته[٢٠].

وفي هذا الإطار شن مسلحون من فصيل السلطان محمد فاتح برفقة عناصر من جهاز الشرطة العسكرية التابعة للحكومة التركية حملة دهم وتفتيش في بلدة بعدينا التابعة لناحية راجو وتم اعتقال ٦ أشخاص، بينما اقتحمت ميليشيا السمرقند قرية كفر صفرة في ناحية جندريسه واعتقلت ٣ أشخاص، كما اعتقلت ميليشيات المجد في قرية كوسا المواطن شاهين سفر سيدو البالغ من العمر ٤٥ عاماً بمدخل القرية، كما شن فصيل الحمزة حملة اعتقالات في قرية بيكه التابعة لناحية بلبلة في عفرين طالت ٥ أشخاص بينما اعتقلت مليشيات أحرار الشرقية عدد من الأهالي في قرية بافلورة في ناحية جندريسه[٢١].

وفي ديسمبر ٢٠٢٠ تجاوزت عمليات الاعتقالات التي قامت بها الفصائل المسلحة حوالي ٣٤ عملية ومن بين تلك العمليات قيام الشرطة العسكرية التابعة للحكومة التركية باعتقال مواطن يعمل في مجال الفن والغناء وزوجته من أبناء قرية كوردا التابعة لناحية جنديرس، كما اعتقل فصيل الحمزة ٥ مواطنين من قرية بيكه بيك اوباسي التابعة لناحية بلبل في ريف عفرين و٣ مواطنين من معبطلي بريف عفرين شمالي غربي حلب، بينما قام فصيل سمر قند بالتعاون مع الشرطة العسكرية التابعة لتركيا باعتقال ١١ مواطن من قرية كفر صفرة التابعة لناحية جنديرس وقرية أنقلة التابعة لناحية الشيخ[٢٢].

السجون السرية للمليشيات الموالية لتركيا

تواصل فصائل الجيش الحر المدعومة من تركيا ممارسة الاعتقال التعسفي والتغييب بحق المدنيين والمدنيات من سكان مدينة عفرين من العرب والكرد، على مرأى ومسمع من القوات التركية، حيث تمارس ضدهم أبشع أنواع التعذيب النفسي والجسدي، في سجونها السرية التي أنشأتها في مختلف مناطق عفرين، وهذه السجون هي "سجن المواصلات" والتي تديره "الجبهة الشامية" بإشراف من عناصر "الأمن السوري" المنشقين عن النظام السوري، حيث يتم اعتقال المدنيين من مدينة عفرين وزجهم بهذا السجن قبل أن يتم تحويلهم إلى سجن الفصيل الرئيسي والمعروف بسجن "المعصرة" ضمن منطقة سجو في ريف اعزاز. بالإضافة إلى "سجن البراد" والذي يدار أيضا من قبل "الجبهة الشامية" ويحتوي على المواطنين المختطفين في مدينة عفرين والقرى المحيطة خاصة النساء منهم، يتعرض السجناء فيه إلى شتى أساليب التعذيب الجسدي والنفسي.

[٢٠] مناطق نبع السلام خلال شهر تشرين الثاني أكثر ٦٥ شخص قتلوا واستشهدوا. وفلتان امني كبير وانتهاكات متصاعدة من قبل الفصائل بحق أهالي المنطقة، المرصد السوري لحقوق الإنسان ، ديسمبر ٢٠٢٠ ، http://bit.ly/39qpsZ7

[٢١] توثيق اعتقال واختفاء ما لا يقل عن ٧١ شخصا بينهم ١٠ نساء وطفل في عفرين خلال شهر تشرين الثاني ٢٠٢٠، مركز توثيق الانتهاكات في شمال سوريا ، نوفمبر ٢٠٢٠ ، http://bit.ly/3seTvM6

[٢٢] مناطق غصن الزيتون ودرع الفرات خلال شهر تشرين الثاني: نحو ٤٥ حالة اعتقال وخطف وسرقات وانتهاكات كبيرة على مرأى القوات التركية مرجع سابق ذكره

وهناك ايضاً سجن "مدرسة الكرامة" في مدينة عفرين، تعتبر مدرسة الكرامة من أقدم مدارس مدينة عفرين حولها فصيل "فيلق الشام" إلى معتقل يتعرض المعتقلون فيه إلى شتى أنواع التعذيب بداخله ويحتوي على جناح خاص بالنساء، كما يوجد "سجن المحكمة" في مدينة عفرين، ويقع في المبنى القديم للمحكمة، ويعتبر من المعتقلات الخاصة بالنساء المختطفات من مختلف النواحي التابعة لمنطقة عفرين، ويدير المعتقل عناصر من "الجبهة الشامية"، كذلك يوجد "سجن ترندة" ويديره عناصر "الاستخبارات التركية" ويعد من أخطر المعتقلات السرية، التي يمارس فيها كافة أساليب التعذيب الجسدي والنفسي، إلى جانب "سجن أزهار عفرين"، والذي يديره فصيل "أحرار الشرقية" ويتواجد فيه عناصر من "المخابرات التركية"، أغلب المعتقلين من أهالي مدينة عفرين والقرى المحيطة بالمدينة.

إلى جانب ذلك يوجد "سجن مدرسة الإتحاد العربي"، والذي يديره مسلحو "الجبهة الشامية" أيضا ويحتوي على جناح خاص بالنساء، تم تحويله فيما بعد إلى مقر عسكري، وهناك أيضاً "سجن الأشرفية" والذي يقع في أحد المنازل القديمة المهجورة تديره مجموعة مسلحة "عصابة لصوص" بقيادة شخص يديرهم، ويحتوي على أربعة غرف منها اثنتان للمعتقلين الذين يصل عددهم ما يقارب ٥٠ – ٦٠ فرداً، بالإضافة إلى "سجن المحمودية"، الذي يدار بواسطة مسلحو فرقة "الحمزة" ويتواجد فيه العشرات من المعتقلين، وهناك غرفتين خاصتين بالنساء داخل السجن، كذلك يوجد "سجن شارع الفيلات" يقع في أحد المنازل المهجورة ويديره مسلحو "أحرار الشرقية"، بالإضافة إلى سجن "مدرسة أمير الغباري"، يديره عناصر "الاستخبارات التركية" بالتنسيق مع عدد من قادة الفصائل المسلحة الموالية لتركيا، ويتم التحقيق فيه للحالات المتعلقة بأشخاص تعاملوا أو كانوا ضمن "الإدارة الذاتية" إبان سيطرتها على المنطقة، وأيضا هناك "سجن الباسوطة" قرب مدين عفرين، يعرف أيضاً باسم "سجن القلعة" ويشرف على السجن قادة "فرقة الحمزة"، و"سجن خريبة" في ناحية شران، يديره مسلحو "السلطان مراد" سابقاً، ثم تم تحويله فيما بعد إلى سجن تديره "الشرطة العسكرية"، وفي نفس الناحية يوجد "سجن كفرجنة"، يشرف عليه مسلحو "الجبهة الشامية".

وفي ناحية بلبل يوجد "سجن قرية شنغيلة"، والذي يقع في منزل مواطن، وتديره "فرقة الحمزة"، وكذلك "سجن ميدان أكبس" في ناحية راجو، ويدير السجن عناصر "فيلق الشام" بإشراف من عناصر "الاستخبارات التركية، حيث تم بنائه بالقرب من الحدود السورية – التركية ، ويتسع إلى قرابة ٣٥٠- ٤٠٠ معتقل مؤلف من عشرة غرف مغلقة بفتحات تهوية صغيرة داخلية، ويستخدم فيه كافة أساليب التعذيب الممكنة وينقل المعتقلين بعد إجراء التحقيقات الأولية منه إلى داخل الأراضي التركية، كما يوجد "سجن المحطة" في ناحية راجو، سمي بالمحطة كونه يقع ضمن محطة القطار يشرف عليه ويديره مسلحو "أحرار الشرقية"، أغلب معتقليه من أهالي الناحية والبعض الأخر من أهالي القرى التابعة لناحية معبطلي، ويعرف بأنه أحد المعتقلات الأكثر سوءاً بالنسبة للمشرفين على إدارته، وهناك أيضاً "سجن كوران" في ناحية راجو، وهو معتقل صغير يقع في أحد المنازل على

أطراف القرية يشرف عليه "فيلق الشام"، أغلب المعتقلين من أهالي القرية والقرى المحيطة، كما يوجد "سجن شيه" ناحية الشيخ حديد، يديره فصيل "سليمان شاه" ويسمى بسجن أبو عمشه نسبة لاسم قائد الفصيل، بالإضافة إلى "سجن قرمتلق" في ناحية الشيخ حديد ويديره أيضا فصيل "سليمان شاه" ويقع ضمن المقر الأمني، للفصيل.

التعذيب والإتجار بالبشر أحد أدوات الفصائل المسلحة لترهيب السكان

تستخدم المليشيات المسلحة المدعومة من الحكومة التركية التعذيب كأداة لترهيب المواطنين للصموت عن انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة التي تقوم بها وفى بعض الأحيان يؤدي التعذيب إلي وفاة الضحايا، وفى هذا الإطار قتل مواطن تحت التعذيب في سجون الفصائل الموالية لتركيا بعد القبض عليه من قبل الشرطة العسكرية الموالية لهذه الفصائل في أغسطس ٢٠٢٠، بينما توفي المواطن عبد الرحمن إيبش بكو من أهالي قرية قرزيحل التابعة لناحية شيراوا نتيجة تعرّضه للتعذيب في سجون فرقة الحمزة خلال شهر يوليو ٢٠٢٠ بعد اعتقال دام أكثر من شهرين[٢٣]، وفى الشهر نفسه قام عناصر من ميليشيا لواء المعتصم التابعة للحكومة التركية بالاعتداء على ممرض في أحد مشافي منطقة قرية علوك غربي بريف مدينة رأس العين شمال غربي محافظة الحسكة وضربه ضربا مبرحا ما دفع العشرات من أهالي المدينة إلى الخروج بمظاهرات احتجاجاً على أفعال تلك الفصائل، حيث تجمع الناس أمام مبنى قيادة الشرطة ولكن دون جدوى، إذ يتم ممارسة هذه الانتهاكات بشكل دوري[٢٤].

وخلال شهر أغسطس، عذبت الشرطة العسكرية الموالية للحكومة التركية مواطن حتى الموت وذلك على خلفية انتمائه السابق إلي قوات سوريا الديمقراطية، الجدير بالذكر أنه ترك القتال عند دخول الفصائل المسلحة لاحتلال هذا الجزء من سوريا[٢٥]، وفى نوفمبر توفى شاب من مدينة عفرين السورية على خلفية تعرضه للتعذيب الممنهج في سجون المليشيات المسلحة التابعة للحكومة التركية، والتي قامت بتسلم جثته إلي ذويه دون الحديث عن وجود تحقيق جاد لمحاسبة المسئولين عن هذه الجريمة بما يوضح ثقافة الإفلات من العقاب المنتشرة بين الفصائل المسلحة التابعة لتركيا[٢٦]، الجدير بالذكر أن الفصائل المسلحة المعارضة قتلت منذ دخولها الأراضي السورية وحتى نوفمبر ٢٠٢٠ نحو ٣٠٩٧ مواطن[٢٧].

وعلى هذا النحو هناك العديد من العمليات التي تدل على الإتجار بالبشر التي تقوم بها الفصائل المسلحة التابعة للحكومة التركية في شمال شرق سوريا من تجنيد للأطفال والنساء ، ففي ٩ مايو

---

[٢٣] وفاة مواطن من عفرين نتيجة تعرضه للتعذيب في سجون فصائل تركيا، الحدث ، يوليو ٢٠٢٠ https://bit.ly/31TLD6w

[٢٤] الغضب يتراكم تجدد المظاهرات شمال سوريا ضد فصائل تركيا، العربية نت ، يوليو ٢٠٢٠ https://bit.ly/3aBhPzu

[٢٥] انتهاكات بالجملة وجرائم مرعبة لمليشيات أردوغان شمال سوريا، الوطن ، أغسطس ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/39seCSD

[٢٦] مناطق غصن الزيتون ودرع الفرات خلال شهر تشرين الثاني نحو ٤٥ حالة اعتقال وخطف وسرقات وانتهاكات كبيرة على مرأى القوات التركية، المرصد السوري لحقوق الإنسان، ديسمبر ٢٠٢٠ ، http://bit.ly/2K3N5y3

[٢٧] التقرير الإحصائي الشهري للقتلى في سوريا نوفمبر ٢٠٢٠، المركز السوري للإعلام وحرية الرأي ، نوفمبر ٢٠٢٠ ، http://bit.ly/38xvvfo

٢٠٢٠ كشفت بعض التحقيقات عن قيام مليشيات فصائل الجيش السوري الحر المدعومة من تركيا بتجنيد الأطفال لإرسالهم للقتال داخل ليبيا وذلك عن طريق إصدار بطاقات شخصية مزورة للأطفال يتم التلاعب بتواريخ وأماكن الميلاد فيها وبالتالي يتم تسجيلهم في سجلات الأحوال الشخصية للجيش الحر وإرسالهم إلى ليبيا بعد إبلاغهم أنهم سوف يتقاضوا مبلغ ٣٠٠٠ دولار[٢٨]، وهو الأمر الذي يخالف البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة الصادر عن الأمم المتحدة[٢٩].

وفى هذا الإطار قدمت تولاي حاتم أوغلولاري، النائبة عن حزب الشعوب الديمقراطي تحقيق برلماني إلى الحكومة التركية عن قيام الفصائل المدعومة منها في شمال شرق سوريا باختطاف مئات النساء والفتيات الكرديات في منطقة عفرين بشمال سوريا، ونقلهنّ إلى ليبيا من أجل الإتجار بهم[٣٠]، وتشير الوقائع المختلفة إلي اختطاف فتيات كرديات وقاصرات من قبل فرقة الحمزة والسلطان مراد[٣١]، وفى هذا الإطار تطالب مؤسسة ماعت بضرورة التحقيق في هذه الواقعة من قبل الهيئات والمنظمات الدولية الحقوقية.

سياسات متعمدة: النزوح والتهجير القسري في شمال شرق سوريا

ساهمت العمليات العسكرية التركية منذ عام ٢٠١٦ في عمليات نزوح للسكان الأصليين على خلفية النزاعات المسلحة، وفى هذا السياق وبدل من إعادة هؤلاء السكان إلي منازلهم، احتل مقاتلو الجيش الحر السوري المدعوم من تركيا وعائلاتهم المنازل بعد فرار المدنيين، أو قاموا في نهاية الأمر بإجبار السكان وأغلبهم من أصل كردي على ترك منازلهم من خلال التهديد والابتزاز والقتل والاختطاف والتعذيب والاحتجاز وغيرها من الممارسات ذات الصلة هذا بالإضافة إلي ممارسة التتريك أي تغير الحياة الاجتماعية والثقافية في شمال شرق سوريا طبقًا للنمط التركي المتفق مع إيديولوجية الحزب الحاكم في تركيا، وكذلك مع عقيدة المقاتلين من هذه الفصائل، ويتم ممارسة هذه السياسات على نحو واسع في منطقتي عفرين ورأس العين، وعلى هذا النحو يتم تغيير أسماء قرى وساحات ومدارس ورفع العلم التركي عليها ومحاربة اللغة والثقافة الكردية في المناطق الكردية[٣٢].

وفى إطار هذه السياسات الممنهجة من التهجير القسري قامت الفصائل التابعة للحكومة التركية بـ ٢٤٠ عملية استيلاء على منازل ومحال لأهالي عفرين خلال العام ٢٠٢٠، وفى هذا الإطار تم الاستيلاء على منزل مواطن في حي الأشرفية بمدينة عفرين من قِبل الفصائل الموالية لتركيا وتحويله إلى مشفى للأمراض النسائية والأطفال بدعم من الجمعية الخيرية القطرية، كما قامت عناصر من

---

[٢٨] انتهاكات خطيرة أردوغان يستغل أطفال سوريا بتجنيدهم للقتال في ليبيا، الرؤية ، مايو ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/2zw2nq7

[٢٩] البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، مكتبة حقوق الإنسان جامعة منيستوتا، https://bit.ly/3ei5yR1

[٣٠] ضحايا الاستعباد الجنسي يحرجن تركيا والبرلمان يعرض تحقيقا، أسكاي نيوز ، يناير ٢٠٢١ ، http://bit.ly/35zowAM

[٣١] شهادات مرعبة. كرديات عفرين سبايا لميليشيات أردوغان، أسكاي نيوز ، يناير ٢٠٢١ ، http://bit.ly/2LOzFGD

[٣٢] تشير الوقائع المتعددة التي تلقتها مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان عبر وسائل التواصل الرسمية الخاصة بها قيام الفصائل المدعومة من تركيا بممارسة عمليات للتهجير القسري وغيرها من الانتهاكات المختلفة.

فرقة الحمزة بالاستيلاء على ٥ منازل في قرية برج عبدلو في ريف عفرين في يناير ٢٠٢٠، وعلى هذا النحو قامت عناصر مسلحة تابعة لفصيل السلطان سليمان شاه بالاستيلاء على أرض زراعية وسرقة ١٥٠ شوال من الزيتون من أرض عكاش والتي تعود ملكيتها لمواطن فر هارباً قبل عدة أشهر إلى لبنان خوفاً من سطوة الفصائل الأمنية على المنطقة[٣٣]، وفى هذا الإطار قام فصيل الحمز الموالي لتركيا بإفراغ قرية براد في عفرين من سكانها دون إبداء أسباب وهو ما يمثل مرحلة التهجير القسري المستمر والتريك التي تقوم بها الحكومة التركية والفصائل الموالية لها في شمال سوريا[٣٤].

وفى يوليو ٢٠٢٠ قام مسلحين من فرقة الحمزة الموالي لتركيا بسرقة عدد من منازل المواطنين في قرية قدا التابعة لناحية راجو في ريف مدينة عفرين شمال غرب حلب، في إطار تضييق الخناق على من تبقى من أهالي المنطقة لإجبارهم على الخروج منها، هذا بالإضافة إلي أجبار سكان قرية ياخور التابعة لناحية معبطلي في ريف عفرين في يونيو ٢٠٢٠ على الخروج من منازلهم ووضعهم في مخيمات عشوائية واقعة عند الأطراف الشمالية للقرية وذلك من قبل فصيل سليمان شاه، يأتي هذا بالتزامن مع قيام عناصر أمنية تابعة لجيش الشرقية الموالي لتركيا، بتهديد نحو ٥٠ عائلة نازحة من مناطق العمليات العسكرية ضمن محافظتي إدلب وحلب، وإجبارهم على إخلاء المنازل التي يقطنوها في مدينة جنديرس بريف عفرين شمال غرب حلب خلال مهلة محددة، وفي حال رفض الأهالي يتم طردهم بقوة السلاح[٣٥].

كما قامت مجموعات تابعة للفصائل المسلحة المدعومة من الحكومة التركية بوضع يدها على الأراضي الزراعية وسرقة محصول القطن الاستراتيجي، مما تسبب بخسائر كبيرة للمزارعين، وفى هذا الإطار تشير الوقائع المختلفة أن هذه السياسات لم تكن وقائع فردية بل أنها ممنهجة في سياق تحقيق التعظيم الاقتصادي لهذه الفصائل المسلحة، الجدير بالذكر أن منطقة رأس العين في محافظة الحسكة بشمال شرق سوريا كانت من أولى المحافظات المتضررة بهذا الأمر وأكثرها على الإطلاق[٣٦]، وفى هذا السياق قامت الفصائل السورية المدعومة من أنقرة بالاستيلاء على منازل العديد من الصحفيين وتهجيرهم قسرياً سواء في رأس العين أو تل أبيض أو عفرين، فقد استولى المسلحون على منازل ١٣ صحفياً في عفرين، ومنزل صحفي واحد في تل أبيض، مقابل الاستيلاء على منازل ٢٥ صحفياً في رأس العين. وضمت قائمة الصحفيين الذين تم الاستيلاء على منازلهم في رأس العين، أربعة إعلاميين من مؤسسة آرتا للإعلام والتنمية، إضافة إلى ثلاثة إعلاميين كانوا يعملون سابقاً في إذاعة آرتا إف إم[٣٧].

---

[٣٣] في ظل التعتيم الإعلامي نحو ٢٥٠ عملية استيلاء من قبل الفصائل على منازل ومحال لـ أهالي عفرين خلال العام ٢٠٢٠، المرصد السوري لحقوق الإنسان ، ديسمبر ٢٠٢٠ http://bit.ly/2XB2oBs

[٣٤] انتهاك جديد فصيل موالٍ لتركيا يهدد بإفراغ قرية في عفرين، العربية نت ، يناير ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/3c9eGWC

[٣٥] عفرين منذ السيطرة التركية: انفلات أمني وفساد كبير وأبناء المنطقة ضحية انتهاكات الفصائل المتواصلة، المرصد السوري لحقوق الإنسان ، أغسطس ٢٠٢٠ ، http://bit.ly/35vTQQY

[٣٦] سلب محصول القطن في شمال شرق سوريا، المركز السوري لحرية الرأي والإعلام ، http://bit.ly/3h07tLW

[٣٧] تقرير يوثق عشرات الانتهاكات بحق الصحفيين في المناطق التي تحتلها تركيا بسوريا، أرتي تي أف أم، يناير ٢٠٢١، https://bit.ly/39tdEpd

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد أعلن عن خطته لإنشاء "منطقة آمنة" في شمال شرق سوريا، ونقل ما يصل إلى مليوني لاجئ سوري قسرًا للمنطقة، الأمر الذي لن يؤد إلا إلى تفاقم الصراع ومزيد من الخسائر وتشريد السكان المحليين، من الأكراد والعرب والآشوريين. هذه العسكرة الإضافية للنزاع زادت الموقف تعقيدًا بعد دخول الجيش السوري إلى الشمال الشرقي لمواجهة الجيش التركي، وفي إطار الضغط المستمر من جانب الحكومة التركية على ٣,٦ مليون لاجئ سوري، تم إغلاق مخيمات اللاجئين وإعادة اللاجئين السوريين قسرًا إلى منطقة حرب، في انتهاك لالتزامات تركيا بموجب القانون الدولي للاجئين. وتشعر مؤسسة ماعت بقلق بالغ من خطة الحكومة التركية لإعادة توطين اللاجئين السوريين في بعض الأراضي بعد تطهيرها عسكريًا، الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير ديموغرافي قسري يفاقم من الصراع، ويعرض اللاجئين العائدين والسكان المحليين، على حد سواء، للخطر.

فرض الإتاوات يقوض من الحقوق الاقتصادية للمواطنين في شمال سوريا

تفرض الفصائل الموالية لتركيا الإتاوات والضرائب غير القانونية على المواطنين في شمال شرق سوريا، فعلي سبيل المقال، يقوم فصيل السلطان مراد بفرض ضرائب وإتاوات على أصحاب المحال التجارية وتتراوح هذه الضرائب ما بين عشرة آلاف ومئة ألف ليرة سورية، وذلك بعد مطالبة أصحاب المحلات بإثبات ملكيتهم لهذه المحلات[٣٨]، وفي سياق متصل فرض قائد فصيل سليمان شاه المعروف بـ أبو عمشة على أهالي القرى والبلدات الخاضعة لسيطرة فصيله في ريف عفرين مبالغ مالية وإتاوات موزعة كالآتي على كل شخص يقوم بكفالة أشجار الزيتون لأحد أقاربه من الذين هُجِّروا من منطقة عفرين بدفع ٨ دولارات أمريكية عن كل شجرة زيتون موجودة في السهول و٤ دولارات أمريكية عن كل شجرة زيتون موجودة في المناطق الجبلية سواءً كانت من الأشجار المثمرة أم لا، كما فرض نسبة ١٥٪ من الزيوت التي يستخرجها الأهالي كضريبة تذهب إلى الفصائل[٣٩].

كما تستغل الفصائل المسلحة المرافق العامة لجباية الأموال، حيث أنشأ فصيلي السلطان مراد ولواء الشمال أبنية ومحال تجارية في محيط الملعب بمدينة عفرين وأجروها لصالحهم، فيما واصلت تلك الفصائل أعمال الحفر والإنشاءات لاستغلال تلك المرافق العامة الحيوية وتأميمها في المنطقة والانتفاع بعائدها لصالح النفوذ التركي وفصائله[٤٠]. وفي يناير ٢٠٢١ قام فصيل الجبهة الشامية الموالي لتركيا بفرض إتاوات مالية قدرها ١٠٠ دولار أمريكي على أصحاب المحال التجارية، وذلك بحجة تركيب كاميرات مراقبة [٤١].

[٣٨] إتاوات وتهديدات مستمرة أصحاب محال عفرين يستغيثون من انتهاكات الفصائل الموالية لتركيا، المرصد السوري لحقوق الإنسان، مايو ٢٠٢٠، https://bit.ly/2AehNPD

[٣٩] مناطق غصن الزيتون ودرع الفرات خلال شهر تشرين الثاني نحو ٤٥ حالة اعتقال وخطف وسرقات وانتهاكات كبيرة على مرأى القوات التركية مرجع سابق ذكره

[٤٠] عفرين منذ السيطرة التركية: فلات أمني وفساد كبير وأبناء المنطقة ضحية انتهاكات الفصائل المتواصلة مرجع سابق ذكره

[٤١] بحجة تركيب كاميرات مراقبة الجبهة الشامية تفرض إتاوات مالية على أصحاب المحال التجارية بناحية معبطلي في ريف عفرين، المرصد السوري لحقوق الإنسان. يناير ٢٠٢١ http://bit.ly/2XACZYS

هدم المنازل وتدمير المواقع الأثرية والدينية

دمر الجيش التركي وحلفاؤه المواقع التاريخية والثقافية والدينية للمجتمعات الأصلية. كما عانى السكان من انتهاكات مستمرة على أيدي الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا، بما في ذلك عمليات هدم المنازل والممتلكات الخاصة، الأمر الذي يمثل انتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة فبحسب المادة ٥٣ من الاتفاقية، يُحظر على السلطة القائمة بالاحتلال تدمير الممتلكات العقارية والشخصية ما لم تكن ضرورية للغاية خلال العمليات العسكرية[٤٢]، وفي هذا السياق تعرب مؤسسة ماعت عن قلقها إزاء نمط تصاعد عمليات هدم المنازل والممتلكات من قبل الفصائل المسلحة المدعومة من الحكومة التركية أثناء جائحة كورونا في المناطق المحتلة بشمال شرق سوريا، حيث تؤدي عمليات هدم الممتلكات أو التهديد بالهدم إلى إبعاد السكان الأصليين عن منازلهم وأراضيهم وسبل عيشهم.

وفي هذا الإطار وخلال النصف الأول من شهر أبريل قامت فصائل المعارضة السورية المسلحة المدعومة من تركيا بهدم مساكن الشهداء في حي زرادشت في مدينة رأس العين، وذلك كنوع من أنواع العقاب من السكان في المنطقة الذين سكنوها أبان عملية نبع السلام[٤٣]، بينما انهارت مئذنة أحد المساجد في بلدة شيخ الحديد في ريف عفرين كنتيجة أعمال حفر قام بها عناصر من أحد فصائل المعارضة المدعومة من تركيا بحثاً عن قطع أثرية وذلك في مارس ٢٠٢٠ ويعتبر هذا المسجد من المساجد الأثرية التي تتجاوز عمرها ١٠٠ عام [٤٤]، الجدير بالذكر أن الاعتداء على المواقع الأثرية مازال مستمر من قبل فصائل المعارضة السورية المسلحة[٤٥]، وفي هذا السياق وفي أبريل ٢٠٢٠ قامت عناصر من فصيل السلطان سليمان شاه بعمليات للحفر للبحث عن آثار في تل أرندة الأثري الواقع في ناحية الشيخ حديد في ريف عفرين الغربي، الأمر الذي أدى لتضرر التل بشكل كبير وإحداث دمار هائل به نتيجة عمليات البحث العشوائية المتواصلة[٤٦]، وفي أكتوبر ٢٠٢٠ بدأت جماعة جهادية موالية لتركيا في بناء مسجد على مقبرة يزيديين في باسوفان وهي قرية يزيدية في منطقة عفرين السورية[٤٧].

استخدام الفصائل المسلحة المياه في الصراع السياسي وانتهاكات الحقوق البيئية

تقوم جماعات المعارضة المسلحة السورية التركمانية التابعة للحكومة التركية بقطع المياه عن مدينة الحسكة السورية في شمال شرق سوريا بصفة مستمرة في سياق النزاع المسلح بينها وبين قوات سوريا الديمقراطية في محاولة منها لكسب ميزة نسبية في الحرب على حساب الطرف الأخر، وأدى هذا

[42] اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في أغسطس ١٩٤٩، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، https://bit.ly/2MQqZA8

[٤٣] هدم بيوت الشهداء، Pasari Video Project، أبريل ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/3erdtvv

[٤٤] شاهد ماحصل لمسلحي سليمان شاه بعد نبشهم لمسجد في عفرين، قناة العالم ، مايو ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/2ZG7ZZu

[٤٥] عندما سقطت مئذنة مسجد في عفرين، الجمهورية ، https://bit.ly/2M4NNIE

[٤٦] عفرين منذ السيطرة التركية: انفلات أمني وفساد كبير وأبناء المنطقة ضحية انتهاكات الفصائل المتواصلة مرجع سابق ذكره

[47] Extremist group begins constructing mosque on former Yazidi cemetery. Csw. Oct 2020 http://bit.ly/2MZEdL6

الأمر إلي ارتفاع أسعار المياه في هذه المنطقة وحرمان الأهالي من الحق في الوصول للمياه النظيفة والكافية، يأتي هذا بالتزامن مع زيادة المخاوف من انتشار فيروس كورونا المستجد بين سكان هذه المنطقة كنتيجة سوء النظافة الشخصية الناتجة عن نقص مياه الشرب الأساسية[٤٨]، كما أن الأمن الغذائي للمواطنين في خطر على خلفية تراجع إنتاج السلع الغذائية المختلفة بسبب نقص المياه الناتجة عن ممارسات المليشيات المسلحة التابعة للحكومة التركية[٤٩]، وفى هذا السياق تطالب مؤسسة ماعت بتحييد ملف المياه في الصراعات السياسية والنزاعات المسلحة، كونه ملف إنساني يخص المدنيين أولاً.

وعلى هذا النحو تقوم الفصائل المسلحة التابعة للحكومة التركية بالاعتداء على الحقوق البيئية في منطقة عفرين المحتلة، حيث يقوم أشخاص تابعين لفصيل سمر قند التركي التابع للحكومة التركية بمواصلة قطع الغابات الحراجية والأشجار في قرية روطانلي التابعة لناحية معبطلي، وفى منتصف مارس ٢٠٢٠ قامت عناصر من الفصائل الموالية لتركيا بقطع عددا كبيرا من الأشجار من حي المحمودية في مركز مدينة عفرين، تزامنًا مع استمرار عناصر الفصائل بقطع الأشجار في مناطق متفرقة من الريف[٥٠]، الجدير بالذكر أن الفصائل الموالية للحكومة التركية تقوم بالاعتداء على البيئة عن طريق قطع عشرات الأشجار في حراج المحمودة بشمال غربي مدينة عفرين حيث يتم قطع الأشجار وتحطيبها لبيعها في مناطق سيطرة المعارضة المسلحة بإدلب[٥١].

سوء الأحوال الصحية والاجتماعية بسبب الاحتلال أثناء انتشار فيروس كورونا

إن منطقة النفوذ والسيطرة الخاصة بالفصائل المدعومة من تركيا تعاني من نقص حاد في الكوادر الطبية والأدوية وأجهزة التنفس، وغيرها مما يلزم لعلاج المرضى والمصابين خاصة في ظل جائحة كورونا، إضافة إلى هجرة عدد كبير من الأطباء والعاملين في قطاع الصحة خارج البلاد نتيجة للانفلات الأمني وسوء الأحوال المعيشية[٥٢]، في حين تعاني البنية التحتية من حالة ضعف شديدة نتيجة الصرعات المسلحة والتدمير المتواصل بالقصف من قبل الطيران التركي.

كما تعاني مناطق سيطرة الفصائل المسلحة المدعومة من تركيا من تضخم كبير في أسعار السلع وخاصة السلع الأساسية مثل الخبز ، وذلك بسبب التدهور الكبير لليرة السورية على خلفية قيام التجار في هذه المناطق بالتلاعب بأسعارها من أجل تعظيم الأرباح بالإضافة إلي تخزين المنتجات وإخفاء السلع المختلفة بهدف تعظيم الأرباح، وعلى هذا النحو تصاعدت البطالة نظرًا لانتشار جائحة كورونا هذا إلي جانب ارتفاع أسعار الخضروات كنتيجة عدم زراعتها بسبب ارتفاع أسعار

---

[٤٨] مليون مواطن سوري ضحايا حرب مياه وكهرباء بين الميلشيات الكردية والتركمانية صور وفيديو، وكالة روسيا للأنباء، أبريل ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/2RDsQrL

[٤٩] دعوات أممية لتحييد مياه الشرب شرقي سوريا عن التنافس التركماني الكردي، روسيا بالعربية، يوليو ٢٠٢٠ https://bit.ly/32lOYev

[٥٠] عفرين منذ السيطرة التركية انفلات أمني وفساد كبير وأبناء المنطقة ضحية انتهاكات الفصائل المتواصلة مرجع سابق ذكره

[٥١] انتهاكات الدولة التركية والفصائل التابعة لها تطال الأشجار الحراجية في عفرين، نورث برس ، يناير ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/2A8H51K

[52] مجلس المرأة في شمال وشرق سوريا يناشد منظمة الصحة العالمية لتقديم الدعم الازم لادارة الذاتية الديمقراطية، مجلس المرأة في شمال وشرق سوريا، أبريل ٢٠٢٠ https://bit.ly/3oRzvxb

المواد البترولية ناهيك عن ممارسات الفصائل المسلحة المدعومة من تركيا والتي أدت في النهاية إلي زعزعة الاقتصاد بما أنعكس بالسلب على الحقوق الاجتماعية والتعليمية للمواطنين، وتشير المؤسسات الحقوقية المختلفة إلي الفصائل المدعومة من الحكومة التركية إلي فرض سيطرتها واستغلال قانون القيصر للعقوبات الاقتصادية لإحكام سيطرتها على شمال شرق سوريا[٥٣].

الخاتمة والتوصيات

في الأخير تري مؤسسة ماعت إن اكتفاء المجتمع الدولي بإدانة الانتهاكات والجرائم الجسيمة في شمال شرق سوريا لم يعد نافعًا، حسب ما أثبتت بشكل مأساوي السنوات الماضية. إذ يجب أن يشدّد المجتمع الدولي على وجوب احترام الحكومة التركية والفصائل الموالية لها لوقف إطلاق النار، والضغط عليهم لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون قيود إلى المناطق المتضررة، وذلك وفقًا لالتزاماتها الدولية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وتوصي المؤسسة بـ:

- التحقيق في وضع حقوق الإنسان في شمال شرق سوريا، من خلال لجنة التحقيق الدولية المستقلة حول الجمهورية العربية السورية.
- وضع حد فوري للعمليات العسكرية التركية في شمال شرق سوريا، والتي تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين.
- الضغط على تركيا من جانب المجتمع الدولي للتوقف عن تدخلها العسكري والانسحاب فورًا من المنطقة.
- امتثال تركيا للقانون الدولي وإعطاء أولوية لحماية المدنيين والتوقف عن مهاجمة البنية التحتية المدنية التي لا غنى عنها لبقاء السكان، مثل مرافق المياه.
- وفاء الحكومة التركية بالتزاماتها الدولية وضمان حماية اللاجئين والامتناع عن إعادة أي شخص إلى مكان يخاف فيه من التعرض لخطر الاضطهاد والتعذيب أو الخسائر في الأرواح.
- ضمان عدم استخدام تركيا أي تمويل من قبل الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية اللاجئين بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، في إعادة اللاجئين السوريين قسرًا.
- إلزام تركيا والجماعات المتحالفة معها بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ووقف مصادرة الممتلكات والنهب والاعتقالات التعسفية وتدمير الممتلكات الثقافية.
- ضرورة التحقيق في كل جرائم القتل خارج إطار القانون التي قامت بها الفصائل المدعومة من الحكومة التركية في شمال شرق سوريا، مع تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات للمحاكمات العادلة منعًا لانتشار الإفلات من العقاب.
- الكشف عن مكان وهوية السيدات المحتجزات وإطلاق سراحهن فورًا. وفتح تحقيق حول أسباب احتجازهن وظروفهن أثناء فترة الاحتجاز ومحاسبة المسئولين عنه.
- الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين في مقرات الفصائل العسكرية وخاصة النساء والأطفال، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات.
- إيقاف عمليات الاعتقال دون مذكرة رسمية صادرة عن جهة قضائية مختصة.
- إنهاء حالات الاحتجاز دون محاكمة.

[٥٣] قانون قيصر ومناطق النفوذ التركي.. استغلال للأزمة ومعاناة للمواطنين ومحاولات لإحكام السيطرة، المرصد السوري لحقوق الإنسان ، يونيو ٢٠٢٠ ، http://bit.ly/38DZhyZ

- السماح لمنظمات محايدة بدخول جميع مراكز الاحتجاز والاطّلاع على أوضاع المحتجزين الإنسانية وخاصة النساء.
- شرح وإيضاح الأسس القانونية التي تتم على أساسها عمليات التوقيف والاعتقال، ونشرها بلغة واضحة ومفهومة لجميع السكان في مدينة عفرين.
- كما ندعو جميع المنظمات والهيئات المحلية والدولية الحقوقية والإنسانية، وكذلك الأطراف الدولية المؤثرة على الملف السوري، للضغط على الحكومة التركية لإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان والاعتقالات التعسفية في المناطق الخاضعة لسيطرة قواتها شمال سوريا.